

اسم الخدمة:

وثيقة عقد المضاربة (القراض)

القانون المدني رقم (١٤) لعام ٢٠٠٢ م.

شروط الحصول على الخدمة:

- المادة (٨٤٢) و (٨٤٣) من القانون المدني
 - . المادة (٨٤٤) من القانون المدني
 - المادة (٨٤٥) من القانون المدني.
 - المادة (٨٤٨) من القانون المدني.
- ٤- عدم اشتراط أن يقصر العامل تعامله على شخص معين أو أن يكون البيع بالنسبة.

الوثائق المطلوبة:

- ١- بطاقة إثبات الشخصية للمتعاقدين أو من ينوب عنهم والشهود (شخصية - عائلية - عسكرية - جواز سفر) سارية المفعول.
- ٢- وثائق الملكية إذا كان رأس المال عقاراً.
- ٣- وكالة رسمية في حالة الإنابة.

النماذج المستخدمة في تقديم الخدمة:

وثيقة معدة من قبل وزارة العدل ذات قيمة مالية عشرون ريالاً.

رسوم نقدية^(١):

رسم نسبي بواقع ٢٥٪ من رأس المال، يضاف إليه دعم قضاء بواقع ٢٥٪ من إجمالي مبلغ الرسوم وفي حالة تحريرها من قبل قلم التوثيق يضاف المبلغ.

الإجراءات:

للمتعاقدين أو من ينوب عنهم إتباع إحدى الطرق التالية:

- ١- التقدم مع شاهدي عدل عاقلين بالغين إلى الأمين المختص المعتمد من قبل وزارة العدل لتنظيم عقد المضاربة أو للتصديق على العقد المحرر لدى غيره بعد أخذ اعتراف المتعاقدين أو من ينوب عنهم بمضمونه والتوفيق عليه ثم تقييم العقد إلى قلم التوثيق بالمحكمة المختصة لقيده.
- ٢- التقدم مع شاهدي عدل عاقلين بالغين إلى قلم التوثيق في المحكمة التجارية الابتدائية المختصة لتنظيم عقد المضاربة وإصداره ، أو للتصديق على العقد المحرر لدى غير الأمين المعتمد من قبل وزارة العدل بعد أخذ اعتراف المتعاقدين أو من ينوب عنهم بمضمونه والتوفيق عليه.

زمن إنجاز الخدمة:

- ١- ساعة إذا تم تحرير الوثيقة لدى قلم التوثيق مباشرة.
- ٢- ساعة إذا تم تحرير الوثيقة لدى الأمين ونصف ساعة لدى قلم التوثيق لقيد.

^(١) تعفي من سداد الرسوم والأجور وثيقة عقد القراض الصادرة لمصلحة الدولة والمؤسسات العامة.